العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

ميقاتي يراهن على دور فرنسي لتليين مواقف السعودية

لا دعم سعوديا للبنان في ظل سيطرة حزب الله على المشهد السياسي

يسعى رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي بشتى الطرق لتليين مواقف السعودية أملا في الحصول على دعم مالي حيوي لإيقاف الانهيار الاقتصادي الذي يتربص باستقرار البلاد. ويعول ميقاتي على دور فرنسي في ذلك بعد أن باءت محاولاته بالفشل.

الطريق إلى الرياض معقدة

بيروت – يراهن رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي على دور فرنسي في تليين مواقف السعودية التي تبدي عدم مبالاة بتطورات الأوضاع السياسية في لبنان، في وقت ترفض فيه الرياض تقديم دعم مالي للبنان يؤكد ميقاتي منذ تكليفه أنه حيوي من أجل إيقاف انهيار البلاد.

وتقول أوساط سياسية سعودية إن مشكلة الرياض مع بيروت ليست في الأشخاص ولا في الحكومة، بل في السياسات اللبنانية لاسيما الخارجية التي يتحكم فيها حزب الله الموالي لإيران.

وأجرى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الاثنين السابع والعشرين من سبتمبر اتصالا هاتفيا مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لـ"البحث في قضايا المنطقة والوضع في لبنان". لكن ما أعلن بعد الاتصال لم يرد فيه أي إشارة مباشرة إلى لبنان.

> مشكلة الرياض مع بيروت ليست في الأشخاص ولا في الحكومة، بل في السياسات اللبنانية التي يتحكم فيها حزب الله

وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن ولي العهد السعودي بحث مع ماكرون في "عدد من القضايا ومستجدات الأحداث في المنطقة"، وأنه جرى خلال الاتصال "استعراض العلاقات بين البلدين وفرص تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، كما تم خلاله الاتفاق على أهمية الحفاظ على السلام في المنطقة ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار".

وذكرت أوساط سياسية أن الرئيس الفرنسي لم ينجح في إقناع الرياض المتحفظة لتعديل موقفها من دعم لبنان رغم تقديمه لعدد من الضمانات التي تلبي جزءا من تحفظاتها.

وأفادت مصادر فرنسية مطلعة أن وفدا يترأسه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان سيتوجه لزيارة السعودية في وقت لاحق هذا الشهر للقاء مسؤولين سعوديين ومناقشة الملف اللبناني بشكل أوسع.

ويأتي ذلك قبيل الزيارة المرتقبة لماكرون التي ينوي إجراءها قبيل نهاية العام الجاري إلى دول الخليج، وعلى رأسها السعودية لحشد دعم للبنان من دول مجلس التعاون الخليجي.

وهذه ليست المحاولة الفرنسية الأولى لتليين مواقف السعودية، إذ أرسلت باريس خلال مفاوضات تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة سفيرتها آن غريو إلى الرياض على خلفية اتفاق ثلاثي بين وزراء خارجية كل من فرنسا جان إيف لو دريان والولايات المتحدة أنتوني بلينكن والسعودية الأمير فيصل بن فرحان حاولت فيه باريس استعادة بعض من حضور الرياض. لكن تصريحات السفيرة عند عودتها أوضحت أن السعودية ليست بصدد الاهتمام بعودة قوية إلى لبنان في ظل سيطرة حزب الله على البلاد.

ولم تجد إشارات الطمأنة التي أرسلها ميقاتي الثلاثاء للرياض والتي أكد فيها بأن حكومته "لن تكون منصة ضد إخوانها العرب بأي شكل من الأشكال" أي صدى لدى القيادة السعودية.

وينتظر ميقاتي إشارة سعودية لزيارة الرياض في مستهل جولة خليجية يعتزم القيام بها قريبا بعد أن بدأ أولى جولاته الخارجية بباريس، وهو ما يخالف التقليد الذي دأبت عليه الحكومات اللبنانية بأن تكون الرياض أولى قبلاتها.

ويريد ميقاتي بشدة زيارة الرياض، لكن محللين يستبعدون ذلك في ظل موقف سعودي صارم هذه المرة من لبنان الذي لم يف المسؤولون الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومة بتعهداتهم السابقة.

ويستبعد محللون أن تلقى إشارات ميقاتي قبولا لدى المسؤولين السعوديين، لاسيما أن الرياض انخرطت منذ سنوات في دعم الحكومات اللبنانية المتعاقبة التي لم تف بتعهداتها مرارا وظلت أسيرة أجندات حزب الله الذي يعادي قادته ومن خلفهم إيران المملكة ويهددون أمنها واستقرارها.

ويقطع الموقف السعودي المتصلب تجاه لبنان الطريق على أي رهان على دورها في حل أزمة لبنان مثلما هو الحال في مناسبات سابقة كثيرة، وهو ما يزيد من تأزيم الوضع في لبنان الغارق في الأزمات.

وتعتبر أوساط سياسية لبنانية أن السعودية هي الجهة الأكثر قدرة على دعم لبنان ومساعدته للخروج من أزماته، وهو ما فعلته في السابق، لكن هذه الأوساط تتساءل إن كان ميقاتي قادرا على إقناع السعودية بأنه ليس رئيس حكومة يتحكم فيها حزب الله من وراء الستار، وهل بمقدوره أن يتصرف بعيدا عن إملاءات الحزب وأمينه العام حسن نصرالله؟

وتنظر دوائر سعودية إلى حكومة ميقاتي على مثل ما نظرت إليه عام 2011، بمعنى أنه يؤلف حكومة حزب الله، ما يشير إلى أن السعودية لا صلة لها بالتسوية الداخلية – الخارجية التي جاءت بميقاتي إلى التكليف مجددا.

وأرسلت السعودية في الأشهر الأخيرة إشارات تفيد بأنها لم تعد معنية بلبنان وبالجدل الذي قاد إلى تشكيل حكومة جديدة، في وقت تعرف أن حزب الله هو المتحكم في المشهد.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه إلى أيّ جهة خارجية، لكن اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياستها الجديدة. وقدّمت المملكة المليارات من الدولارات في سبيل إعادة إعمار لبنان بعد الحرب الأهلية (1975 – 1990)، لكنّها بدت في السنوات الماضية غاضبة جراء فشلها في كبح جماح حزب الله المسلّح والنافذ المدعوم من إيران.

وشهدت العلاقات السعودية – اللبنانية منذ العام 2016 فتورا غلب عليه التوتر في ظل هيمنة حزب الله المدعوم من إيران وحلفائه على القرار اللبناني واتخاذ الخارجية اللبنانية سلسلة من المواقف بدت مناوئة للرياض.

وسجلت في الأشهر الأخيرة عودة الاهتمام السعودي بلبنان لكن لم يصل في واقع الأمر إلى تغيير حقيقي في الموقف، فالرياض لا تزال تصر على ضرورة تحجيم نفوذ حزب الله كخطوة أساسية لاستئناف الدعم لهذا البلد وهو شرط لم يلتزم به رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري. وترى أوساط خليجية أن مهمة ميقاتي خلال ما تبقى من مدة زمنية حتى بلوغ الانتخابات تتلخص في "رجل مطافئ" يسعى لتجنب الانهيار الشامل لا إيجاد حلول عملية للإصلاح، وبالتالي فإن الأموال العربية إن وجدت ستستهلك كعادتها من دون النتائج المرجوة منها.

وفي انتظار الانتخابات في الربيع القادم، لم تبد السعودية تجاوبا مع دعوات المسؤولين اللبنانيين، إلا أن محللين يؤكدون أن المملكة ستندفع بثقلها المالي والسياسي في دعم بيروت إذا ما تمكن اللبنانيون من تشكيل حكومة لا تكون لحزب الله فيها الكلمة الفصل.

الدعم الخليجي فرصة مؤجلة لإنقاذ لبنان من أزماته
ص6

الأردن يوظف أزمة اللاجئين للحصول على المزيد من المساعدات الدولية

عمّان – يراهن الأردن على استثمار أزمة اللاجئين للحصول على المزيد من المساعدات المالية الدولية في ظل انحسار المساعدات الخليجية لمجابهة الأوضاع الاقتصادية المتعثرة والتي ساهمت الأعداد الكبيرة من اللاجئين في تعميقها.

وقال رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة في مقابلة مع قناة "سي أن.أن" الأميركية الخميس إن بلاده تحتاج إلى المزيد من المساعدات الدولية التي تضاءلت بشكل كبير، وبطريقة تؤثر سلباً على الاقتصاد بما يتجاوز إمكانية الحفاظ على آفاق صحية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الكافية.

وأضاف الخصاونة "الأردن لديه عدد متزايد من العاطلين عن العمل كل عام، إضافة إلى معدل النمو المنخفض على مدار عقد من الزمن بنسبة تقدر بـ2 في المئة قبل جائحة فايروس كورونا، وبعد كورونا كان النمو سلبياً".

ولفت إلى أنه قبل الجائحة كانت نسبة النمو الاقتصادي الضعيفة تعود إلى التحديات الخارجية التي لا تقع ضمن سيطرة الأردن، فالأردن كان الطرف المتلقي لتبعات الأحداث في دول الجوار، سواء كانت حروباً أو اضطرابات أهلية، وهذا ما تسبب في إجهاد الاقتصاد".

ويستضيف الأردن نحو 650 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة، بينما تقدر عمّان عدد الذين لجأوا إلى المملكة منذ اندلاع النزاع في سوريا بنحو 1.3 مليون لاجئ، يقيم 750 ألفا منهم في البلاد قبل عام 2011. ويشكل هذا العدد الكبير من اللاجئين في الأردن ضغطا كبيرا على البلد الذي يعاني من شح الموارد، خاصة في ما يتعلق بالمياه والطاقة. وقد انتقدت عمّان في الكثير من المرات تخاذل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين، إلا أنها لم تجد التجاوب المأمول.

ويعاني الأردن من أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة، وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا، وسط حالة من اليأس والإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا.

ويتخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية التي قد تؤجج التوتر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة والتي لا أفق قريب لتجاوزها.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وتعهّد مانحون في مؤتمر بروكسل الخامس المنعقد في مارس الماضي بتقديم 6.4 مليار دولار للاجئين السوريين بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بـ10 مليارات دولار. ولفت تدفق اللاجئين إلى الأردن انتباه الجهات الدولية المانحة إلى التحدّيات الوطنية المنتشرة وعميقة الجذور في المملكة، إلا أن ذلك يتطلب الحصول على دعم من المجتمع الدولي للمملكة وليس الاقتصار على تمويل الحاجيات الإنسانية للاجئين.

أزمة مستفحلة تثقل كاهل الأردنيين

بشر الخصاونة

نحتاج إلى المزيد من المساعدات التي تضاءلت بشكل كبير

ويرى متابعون أنه يتعيّن على الأردن والجهات الدولية المانحة العمل على استغلال الفرص الكامنة في تدفّق اللاجئين إلى المملكة لتعزيز التنمية الوطنية في الأردن عبر تعزيز الاستثمارات والمشاريع التنموية كإحدى الآليات المهمة للاستقرار الاقتصادي.

ويؤكد هؤلاء على ضرورة تحويل سياسات الاستجابة من نهج طارئ إلى آخر مستدام على المدى الطويل عبر إضفاء الطابع الرسمي على القطاع الاقتصادي والمساعدة على الوصول إلى موارد الرزق في الأردن، ما يعزز الاقتصاد الأردني ويقلص النداءات الإنسانية الطارئة.

ودعوا إلى تمكين الجهات المعنيّة بالحكم المحلي، حيث ينبغي أن تتضمّن المساعدات الدولية برامج بناء القدرات لتعزيز قدرة الجهات على تقديم الخدمات إلى عامة الناس بمن فيهم اللاجئون.

مبادرة أممية لمعالجة أوضاع المحتجزين بمخيمات سوريا والعراق

نيويورك – أطلقت الأمم المتحدة مبادرة تهدف إلى مساعدة الدول في استرجاع مواطنيها المحتجزين بمخيمات للاجئين في سوريا والعراق.

وذكرت الأمم المتحدة في بيان، أن هذا الإطار العالمي يهدف إلى مساعدة العشرات من الدول الأعضاء لمعالجة وضع الآلاف من الأطفال والأسر الأجانب في مراكز الاحتجاز والمخيمات المغلقة في البلدين.

وأوضحت أن ما لا يقل عن 42 ألف امرأة وطفل (معظمهم دون 12 عاما) من الرعايا الأجانب محتجزون في سجون ومعسكرات، منذ هزيمة تنظيم داعش في سوريا والعراق، وما زالوا يعيشون في ظروف مزرية ومكتظة داخل المخيمات في شمال وشرق سوريا.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إن العديد من هؤلاء الأشخاص، أمضوا الآن أكثر من خمس سنوات في ظروف قاسية تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

وأوضح غوتيريش أن المبادرة الأممية توفر حلا لإنهاء هذه الأزمة بصورة عاجلة، فهي تقدم دعما تقنيا وماليا متكاملا بهدف تلبية الاحتياجات الحقوقية والإنسانية العاجلة بالنسبة للعائدين من سوريا والعراق، داعيا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من هذه المبادرة، ومجتمع المانحين إلى دعمها.

وتم احتجاز الآلاف من الرعايا الأجانب في السجون والمعسكرات، عقب هزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا، حيث يتواجد ما لا يقل عن 42 ألف امرأة وطفل أجنبي، معظمهم دون سن 12 عاما، في ظروف مزرية ومكتظة داخل المخيمات في شمال شرق سوريا.

ويضم مخيم الهول في شمال شرق سوريا أكثر من 70 ألف شخص، أكثر من 90 في المئة منهم نساء وأطفال، ويشكل العراقيون والسوريون أكثر من 80 في المئة من عدد سكان المخيم، والـ20 في المئة الآخرون ينتمون إلى 60 دولة أخرى.

وقالت مديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، هنرييتا فور إن من بين ألفي طفل عادوا إلى بلدانهم، قد تم لم شمل معظمهم مع أسرهم، "وهم يذهبون إلى المدرسة ويتعافون بشكل جيد".

وحددت فور ما يتعين على الدول الأعضاء فعله، حيث طالبتها بدعم الرعاية الأسرية وتجنب إيداع الأطفال في المؤسسات، وتقديم دعم مستهدف للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لمعالجة آثار العنف.

كما طالبت بإلحاق الأطفال بالمدرسة وإشراك المجتمعات لتقديم الدعم والقبول الاجتماعي، مع تجنب وصمة العار، وإيجاد طرق للأمهات والأطفال للبقاء معا أو البقاء على تواصل، بما في ذلك عندما تواجه الأم القضاء.